

وقنیة الامير اذی الفکر القرائی

THE PRINCE GHAZI TRUST  
FOR QUR'ANIC THOUGHT



Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)

هذه رسالة تسمى العقود  
الدرية في مبادئ أنساق  
الازهرة لجامعةها

الفترة نحو  
محمد بن حمود  
عام

وردت في عبارة ١٣٦٢

من اینا العلام الشیع محمد البدنی متعنا الله بطرول  
 حیاته دارشد نا طریق مرثیه و سن قانون المیری  
 الانتظام فی سلسلة علماء الجامع و درفع الدین الانور للبنی  
 حاصلہ ان یقدم رسالت نشانیت بنادی احمد عدید و نیز  
 الاصول و الفقہ والمسانی و ابیان والیقیع والتقطی و التعبید  
 و الخرو و الصرف و الحدیث و تفسیر القرآن بنادی  
 لله مثال راجیا من الله الغیوک ان خیر مطلوب  
 رسول اصول الفقہ

اعلم ان هذا امریک اضافی ولا بد من معرفة اجزائی قبل  
 وهي اصول و الفقہ فاما اصل فی اللغة ما یعنی عليه الشیء  
 ويقال فی الا مصطلح لراجم وللقواعد الكلیة وللدلیل  
 وللصورۃ المقتیس علیها و الفقہ لغة الفرم واصطلاحاً  
 العلم بالاحکام الشرعیة الى اخر ما یاتی فی میادیم ثم صار  
 ذلك الرب الاضافی علماً بالغلبة على معرفة ما یاید لایل انتہ  
 الاجمالیة وكیفیة استفادتها وحال المخیید وهذا احد  
 فرضی جنس والمراد بها الاعتنی بالجائز الطابق او ملکه

الیقیع

بسم الله الرحمن الرحيم

حمد لله رب العالمین التوحید علی اعلم الاعلام واس  
 فواحد اصول الفقہ التسلیف علی اتم هیئت و اکمل نظام  
 و بین تغیر کلام من اراد من عباده و فرقهم للهذا  
 الي بیع معانیه و ارشاده و صلواته وسلاماً علی صاحب  
 المنطق الفصیح من عضم الله فلک وسامع عن غی لطفه  
 و خصه بالفضل الكامل الرحیم و علی آله الرین  
 من نجی خویم اهندی و نجی من المزایة والمفلاتة كل من  
 بهم افتی و صحیب المخالفین لا هادیش الریفة المخالفین  
 علی ایامه الطاهرة النبیف من صرف الله قلوبهم عن النظر  
 لغير ذاته و فرقهم للسی فی مرضاته والتایین لایمان  
 علی میراللبانی والوزمات امام بد بنبل  
 العبد المنیری لعل رب الحنفی محمود بن محمد بن ابراهیم  
 للهندس البرحاوی الحنفی لامن السی سجانه علی  
 الفقہ الازھری بریاست حضرت ذی المکارم البهیة  
 عالم الله هر د فردی المعمور شیخ الاسلام شیخ

منابع



التباس الثاني قوته ثبات الوضع على الحكم المدحور به بان يكون وصف احد التباين الرزم للحكم تقوينا في حرم رمضان انه متعاكش تعيين الشرع فلا يجب تعينه اولى من قوله حرم فرض لانه وصف المرضية مخصوص في الصوم بخلاف العزف فتدبر عدوه الى الوداع فلا ينطوي تعينه المرد عن الدفع وكتاب المخصوص ورد المبيع في الفاسد والثالث كثرة الشواهد كثواهدا على عدم تكرار مع الرأس باطنهم ومسح البصيق والخف والجوت ولا شاهد للخصم على الترار الا الفعل والرابع عدم الحكم عند عدم للعلم وهو انما لقولك ان المسح لا ينكره فانه يرجح على فوائمه اندر ان بين تناقضه لان ما قلنا به ينعكس بالايس عبارة كل الوجهين تكراره وما قالوا الان ينعكس فان المضمضة تذكر وهي ليست بذكر قوله دحال التسفيه هو ان يحوي على الكتاب ووجوهه والستة والتباين وشروطه اما المؤمنة حاويا علم الكتاب فلان يحوي عليه معاشره لغة وشرعا اما الاول فیان يعرف معاشره المردات والمركيات وخصوصها في الافادة نيف من المفهوم

التي هي مبدأ اتفاقي النواعد ودليل النسق جع معنون فمع المتفق عليها والختلف فيها فخرج معرفة غير ادللة كالنفقة وادلة غير النفقة ومعرفة بعض ادللة النفقة فانها جزء اصول النفقة لا اصول النفقة والمراهن من معرفة الادلة ان يعلم ان الكتاب والسنة والاجماع والقياس ادلة بمعنىها وان الامر مثال للوجوب قوله ولابد من دليل كما جعوس اسليلا على مسلم حلقة ابو حيان في الارتفاع فلس الاجمالي اي ومعرفة الادلة من حيث الاجمال تكون الاجماع جميء وذلك لأن الدليل التفصيلي اما يستدل به على الحكم الذي افاده بواسطة ترکيبه مع الدليل الاجمالي جمل التفصيلي صريحا والاجمالي كبرى مع الحال المشتبة لها قوله وبمعنى عطف على دليل اي ومعرفة كمينة استفادة الاهكام منها فخرج ذلك سرايحة الاستدلال فلا يدين معرفة تعارض الادلة وصرفها باعتباره مبالغة بالترجح اربع احاديث ثورة الانوار كاسخان في معارضة

الغليس



كرامة فلا يقياس عليه غيره وإن كان أفضلاً كابي يذكر  
وإن لا يكون إلا صل معد ولا به اي ما يلا به عن سنن العتباء  
وذلة لبتها، الصوم مع الأكل والشرب ناسياً عذب ثم على  
صومه إنما طهوره ربيك فلا يقياس عليه المخلص لأن سنته  
بعن العتباء لأن القياس فيه فوات التبرة بما يقاد  
رثى وإن كان ناسياً وإن شان لا يعديم الفضل الموجد  
ولايوجد المدحوم ولكن ثبت البُقْعَة حسنه بالحديث وإن  
لكون متعدياً وهذا الشرط لم يقدر حتى الحكم الشرعي يتأتى  
بالمعنى أي اللتا ب والسنة والاجماع وكون المتعدد بمعنى  
لا يغير المزمع المقياس عليه وكون المقدى إلى فرع هو نظير  
أي نظير الأصل في الملة والعلم وكون المزمع لأنهم فيه  
فلا يستقيم التعليل لإثبات اسم الرضا للواطئ لان ليس جلجم  
شرعى وإنما همنه الأسماء وإنما يجد عند هذا بخلاف المذهب  
لابالقياس إذا قياس في الملة ولاصحه ظهرها الذي ينافي  
على صحة طلاق كالسلم لانه آبى التعليل تقييم لحرمة النساء  
باكتفاره فإذا صل وهو ظهرها للسلم إلى اطلاق الحرمة في المزمع

والضرق وللحادي والتحو والبيان اللهم لا ان يغافل ذلك  
حسب السليقة وما ينادي فيها بغير المعاني الوترية  
في الحكم مثلاً يغافل في قوله تعالى أوجأ أحدكم من الطاغيا إن  
المراد بالطاغي طلاق الحديث وإن علة الحكم خروج الخاستة من  
بعد ادنى التي ثم لا يغافل أن المراد بضم الكتاب قد رماتين  
يعربه الأحكام وإن المعتبر العلم بواقعها بحيث يمكن من الرجوع  
إليها عند طلب الحكم وأما كونه عالما بوجهه الكتاب فلن  
يعلم العام والخاص وأما كونه عالما بالسنة فلن يعلم فدر  
ما تتعلق به الأحكام بان يغافل المتن والSense وفي ذلك معرفة  
صنفات الرواية من المتفقة والمتفق عليها والعنط واما كونه  
حاوي على القياس فبان يغافل انه تقدير المزمع بالاصل اي  
تسوي المغرس بالمعنى عليه في الحكم والعلم وذلك كربوئمه  
الدرة في سأ على رب يوم البر لعلة التعليل وأما كونه حاويا  
للعلم بشروطه فنان يعلم ان شرطه ان لا يكون الاصل ينافي  
بالحكم الأصلي وذلك كقول شهادة هزبة وهي فان شخص  
يقول عليه السلام من شهده له هزبة فهو ضاربه وشدة ذلك تبين

كرام

ووجهة استناده القاعدة اذ لا بد من العلم بالمرجح واما بالنسبة للاصولى من حيث هو اصولي فلأن قيام الصناعات ومعرفة المرجحات طريق الى معرفة الاصولى الاصولى اذ لا تقبل المبادئ المأكولة في الموضوع الاقيم بمعرفة مدخلها وان كانت نعم الموضع هي العينية دون مدحولها اذ نجد خارج عن صورة انتها مفافية ومنسوبة الى مدحولها فان موضوعه كما قال فهو الادلة الاجمالية من حيث الابدات بطرق الاجتها د بعد الترجيح عند التعارض اي ابتداء الاعدام المفترضة بما معه تبرير جميع الادلة المضدية وبعد الترجيح عند التعارض وبحسب فمدخلها معرفة المرجحات وصنفات الاجهاد وهذه اعني ساخت بالشيبة للوصول الى ما هو النا ب هنا اذ المقصود ابتداء احوال موضوع الامر السار منه منه جهة ابتداء المبادئ الاعدام بطرق الاجها د بعد الترجح اه وبهذا يتضح لما ان ذكر المرجحات ويقام الصناعات في من الاصول انا و لكشف الماهية وبيانها فهو مفهوم فضوري لتصديقى واعلم ان التعرفي اثباتي ما درج عليه صاحب جمع الجواعنة راديه على فهو

وهو ظهر الدليل عن الغایة وهي التلکف وحاصله ان المرة في المسلم بنیة بالغارة وفي الذي موبدة لاتتسرى بها عدم الادله فلذلك على المسلم غلوه فالامام الشافعى حمله ولا يستنقض العليل ابى الحسين العلقم من الناسى في النصر الى الملة والخلي لان عذرها دون عذرها اذ النسان مضان اى صاحب الحق بدل اغا اطعه ورجله ولا يفرط الایمان في رقبة لغارة اليهود والظهار لان تقييده شبيه لهم بتقيييم اهوده وقيل هو علم بجهة عن احوال الادلة الاجمالية فقط واما ذكر المرجحات وقيام الصناعات فهذا طريق للعرفة اما بالنسبة للجهة فلان سرقة المريض ان قيام الصناعات طريق الى معرفة استنادة المروءة المروءة الاليمة اما اذن فبما الصناعات طرفيها فقط واما كون معرفة المرجحات طرفيها فلتقول المفتا زانية في حاشية الشرح العصري لا بد في كلية النا بة من العلم بالمرجحات فالمرجحات طريق لاستنادة المبادئ كلية القاعدة اذ قد يوجد الامر من المعارض فلام تكون كل امر لا وجوب الا ان يعلم المرجح فيكون لمعرفة المرجحات وقيام الصناعات جهتة اهـ استنادة المبادئ الدليل المضدي

دحة



عليها في العلم بان يكون العمل اما على موضوع العلم او على نوع منه او على عرض ذاتي لم اوعلى نوع منه وقد تقدمت الامثلة وذا صنفه الابيه المجهودون واسم اصوله واستمداده من الكلام والعربيه ومن تصور لا حكم .. اما الكلام فالمعنى في حجية الادلة الكلية على معرفة الباقي يمكن اسناد خطاب التكليف اليه واما العربية فلان الكتاب والSense عربان واما تصور الاحكام فلان ، المقصود اثنانها او ثالثها دال على بدون تصور ها يمكنها يوخذ من شرط المضى قبل من الكتاب والSense دال على الجميع فلدون الامر بوجوب مثله يوخذ من الوعيد على تركه في الكتاب والSense لقوله تعالى فویل للصلبین الآية وحكم الوجوب يعني على من اتفق به والمعنى على من لم ينفرد واعلم ان اصول النعم تامة لارد ما هو بحسب حقها ان كان من امه فهو الكتاب والبيان كان من النبي فأن كان الرسول فهو Sense وان كان اتفاقا في رأي فهو الاجماع والا فهو اصل الرابع النهايات الخرج من الثلاثة

اذ كلام من اقض نفسي ليعلم دخول الزجاجات او مقنفي بيان الموضوع الخروج والادلة اعلم وموضوع الادلة الشعيبة من حيث الاستبطاط منها لان الجح في اغاها عن اعراضها التي تتحققها لذاتها او الجرها او لابا ورها او هر جلها اما عليه نحو الكتاب بيت الحكم قطعاً او على نوع نحو الامر بغير الوجوب او على عرضه الذي نحو العام بغير القطع او على نوع نحو العام الغير خص منه البعض بغير القطن او على عز ذلك وفابقها نسب الادلة على مدلولتها والافتراض على الاستبطاط منها فان الناظر مثلا في قوله تعالى اقمو الصلاه لواراد الاستبطاط قال هو امر وكل امر للوجوب ينتهي اقمو الوجوب وفضلته اذ فيه فضلا حزيل لانه مبني على النعم الذي به سعادة الدارين والوسيلة شرف يشرف مقصدتها ونسبة الى غيره انتها ومسايله فضليا اذ يطلب نسبة نحو ادتها لموضوعها تسايره على ما



عند فوات بلا مبهمة وهو اسم لمعنى ثم اما انعرف  
احكام اللفظ الشاتبة بالقرآن بمرفه اقسامها اي اللفظ  
والمعنى فاقم اللسنة اربعه الاوامر في رحمة النظم  
لهيئه ماده كالمفهوم من هروف صرب فانه نفس لفب  
ومن هيئته ونوع الفعل في المعني ورأي اربعه ابيه اهل  
الدائم والموول والشراك والثانية في وجوه المعنى  
وذهب اربعه ابيه اللطم والنسم والفسر والمعجم والمعنى  
الاربعه اربعه اخري ورأي الحني والشكلي والجلدي  
والمتأبه والثالث في وجوه استعمال هذا اللفظ  
وهي اربعه ابيه الحقيقة والجاز و الشرح والكتابه  
والرابع في معرفة وجوه الوقف على المراود من المعاين  
اي في لهيئه دلالة اللفظ على المعنى ورأي اربعه ابيه  
الاسمه لا يك بعبارة النسم وباعتباره وبدلا منه  
وبافتراضه ولتبين تعریف كل واحد من هذه  
فالخاص بوكيل لفظا وضع لمعنى معلوم على الانفراد

لنبيه الاستحسان جهة وهو اسم لمدخل متفق عليه  
بائز او جماع او قياس يعني اذا وقع في مقابلة جناس  
سيجيء المضم اليه يعني لا يطبق على نفس الدليل من غير  
مقابلة ثم انه غالب في اصطلاح الاصوليين على القبابس  
المعنى واما في الفروع فالاطلاق اسم الاستحسان على الاتر  
النظم والاجماع في مقابلة القبابس يعني تابع ذات الـ  
والاوصال فانه جائز بالاثر وهو من اسلم منكم طبل  
في كل معلوم والقياس يعني بذلك عدم وجود المضى عليه  
عند العقد والثاني الاستحسان فانه جائز بالاجماع ،  
والقياس اذا لاجيون اذا هبجع المدحوم لكن استحسنوا  
ذكر بالاجماع والثالث سورة بساع الطير بالقياس  
المعنى لانها تترتب بمقتضاه وله عظوظ وهو ليس بحسب من  
من الميت فالمي بالاجماع والقياس يعني الجامدة لان  
لهم حرام لسو بساع البهائم او ولذن كتاب هو القرآن  
النزل على الرسول ملائقوه في المصايف المغوب  
عن

التوصي من نلوبتبيت خامسة اعاد والمرد  
هو ما بنا ول ازاد مختلم الحدو على سبيل البدل  
كالقرء بعض الفان وفتحها الموضوع للجنس والظرف  
و حكم التوقف فيه يسرط النال لبزح بعض وذهب  
كما تأمل علماء نافع لفظ القرء فوجده دالا على المفع  
وللانفعال اذا مادة قرء وهي الفان والراء والهزف  
ندل في القرء لبعضها على لجح و الاستعمال دارس  
مع هذين المعنيين كما يقال فزان الذي اي جمنه وفرا  
البجم اذا انتقل وكان الصيغ اجمع للمعنيين اذ هو متحجج  
في الرحم وستقل عنه الى المخارج فاسنبلوه فيه والنظم  
هو اسم لكلام ظهر المراد به للجمع بصيغته مثلا  
قوله لهم واصل الله البيع وحرم الربا اذ هو مطرد في التحيل  
واخرجم وحكم الوجوب بالغير منه والنعم هوما اراد  
وصنوه على النظم مثلا واصل الله البيع الباقي  
اذ هو نعم في التفرقة بين البيع والربا وحكم وجوب

وهو اما ان يكون خصوص الجنس او كان مشمرا على  
كثير من مثلا وين في الاحكام وذلك كان ان فاتحة  
مشتمل على الرجل والمرأة و الحكم مختلف حتى ان من  
اسرة امة و ظهر انها عبد او عمه لم يعتقد اربع  
او خصوص النوع بان كان مشمرا على كثير من مثليين  
في الحكم وذلك كرجل داما الاختلاف بين العامل وعيشه  
فامر عارض او خصوص السن اي السن بالدهش  
و حكم انه بتناول المخصوص قطعا دالا مام هو متناول  
بالوضع افراد مختلف الحدو على سبيل الدحو علامة  
النلة فازها على سبيل البدل ومثاله ملين دان  
ويجب الحكم فيما يتناوله قطعا من الواحد لغيره و  
والاثنين والثلث لغيره والدول هو ما شرخ بعض  
ووجهها بناب الرأي اي بما يجب الفتن ريا كان  
واخبر واحد وحكم العدل به على احتمال الغلط واحده  
كن وجد ما فظن طهارته اذ اخبره واحدة لزم  
التوصي

مصنور المالك فله مزينة على الارق من البيت على مسبيل  
الخطبة ينقطع ناقصا في انباء في لعدم احاطة بالمواث  
فلا ينقطع و له كل هو الداخلي في اسكنانه بنبع الهرم  
اي امثال عبى لد يعرف الا بدليل يبرع لعنود لته فاتوركم  
ابي شتم اشتبه لمعط ايني هيل يعني لب او يعني ابن  
لذا سعال فيها فاد شبابي ابغى بعد هذا و قال شبابي ايجي  
هذه الله اليم فيه انت ظهر انه يعني كيت بعينه اخر  
اذ الدبر ليس مووضع الوت وكل اعتقد الحقيقة فيما هو  
المراد به قم الا يقاد على الطلب و انتال و اجمل هوما زجت  
مني السامي و اعتقد المراد منه استبهاها لا يعيش  
العبارة بل بالرجوع الى الاستمار كالصلة والزكاة  
و ضع الدهاء و النماء و هو اغير ماردين ففسر ايسان  
الرسول وكل اعتقد الحقيقة فيما هو المراد والمرفق  
فبه اي ان بينن الحال و المثل به هو اسم لا ينقطع  
و جاد معرفة المراد منه في حفظنا دون الرسول

العل ما وضح دلخسر هو ما ازدا وضوه على المفعلي  
وجه لا يبني معه احوال التاويل كقوله تعالى سجد الملائكة  
كلهم احبون فالملائكة عام وكلهم ينقطع احوال الشخص  
ذروض راجبول ينقطع التفرقة كقال به المرد والزجاج  
كراه مراد لقططنين يعني ذروض مضر وعلم وحوب  
العلم على احوال النسخ و المبدل و الحكم هو ما احكم الراو  
منه وامتنع عنه احوال النسخ و المبدل كقوله تعالى ان  
السم يكيل في عليم فانه محكم لا يحمل ثواب ولا يبدل ولا يحكم  
العل به من غير اعمال و حتى هو ماضي معناه بسب عارمن  
في الصيغة ولا ينال ذلك المراد الا بالطلب وحمل النظر فيه  
ليعلم ان اختفاء لزينة او نقصان كاية السترة فانها  
ظم في حجب النقطع تكون سارة خفية في الطرار والنسك  
لعارض فزها و هو اخصاصها باسم اخر و تغاير الاسامي  
دليل على كثرة المعاني فطلبنا فوجده نامعنى السرقة  
كاملة في الطرار لانه سارق باخذ المال ينقط مع

حضور

خفيفه كان الصريح ومجاز المثولة لا يأكل من هذه الخمسة  
فما ذي ينبه على الاكل من ثم <sup>ف</sup>مجاز امشهر المجر العقيقة  
انفاقاً وكانت له هو هر هي طلاق فارها حفياناً في ازاله الرق  
والنکاح وحکم نعلق <sup>ف</sup>العلم يعني الكلام حتى لو لطف او اعنى  
محظاً وقع والك بية في ماستر المراد منها ولاده في الا  
يعزى وحکمها ان لا يجيء <sup>ف</sup>لعلم الابنية او دلالة احادي ١٥  
والاسند لادل بمبارزة <sup>ف</sup>الضم هو العمل اي الاستنباط من  
اعجميده نظاهر ماضيه الكلام لم يدركون تناول كاستنباط جمهور  
الصلوة من اتيوا الصلاة وليس المراد العمل بالجهاز اه  
والامتناد لاي ماقرر <sup>ف</sup>العلم هو المعيين باثبت تقطي لغة اي  
بنركيبيه للعلم غير مقصود ولا سبق له الفض و ليس نظاهر  
من كل وجه لكنه تعالى وعلى المولود له ررقين فان  
في ذكر المولود دون قوله اشارة الي ان النسب للدواء  
لأنه <sup>ف</sup>ربا لود اليه بلام اللام فلور مخصوص <sup>ف</sup>كانه دفعه  
وأقصنه <sup>ف</sup>الضم هو عقمة لم تقول <sup>ف</sup>الضم فيه الاستمرار تقدم  
عليه اي تقدم ذلك <sup>ف</sup>العلم على <sup>ف</sup>الضم و قد <sup>ف</sup>مثل ارادت

كاسماء السور مثل <sup>ف</sup>السمون بها ولا ينزوكي وفداه  
المناخرون <sup>ف</sup>قالوا آلم <sup>ف</sup>فها الف الله ولا مهالام حربيل  
ومجهب ميم محمد عليه السلام وحکم اعتماد <sup>ف</sup>حقيقة قبل يوم  
العنامة اذ لا ابلسا هناك <sup>ف</sup>حقيقة هي اسم لكل فنا  
اربع به ما وضع له وحکمها وجوب ما وضع له اي ثبوت  
حکم قطعاً خاصاً كان او عماماً امراً او نهياً <sup>ف</sup>القول تعالى  
باده الدين اعنوا الركعوا وقول <sup>ف</sup>سجدة ولا تقربوا الى زنا  
خاص في الاسرة وهو الرکوع والنهي عنه عام في المأمور  
والنهي دهو الوازن اركعوا ولا تقربوا الى زنا <sup>ف</sup>السمون اه  
و <sup>ف</sup>مجاز هو اسم اربديه غير ما وضع له لما سببته بضمها حکم  
وجوب اي ثبوت ما استعمل خاصاً كان <sup>ف</sup>كتولم تعالي  
او لوم من اتاها <sup>ف</sup>والمراد بمحاج <sup>ف</sup>او عماماً اذا اقرن  
به ما يزيد العوم كالصاع في حدث ابن عمر لا يتبعوا  
الدرجه بالدرجات <sup>ف</sup>ولا الصاع بالصاعين عام فيما  
يجلمه من المطعمون وغيره باطلاق اسم الملح على الحال  
مجاراً <sup>ف</sup>والصریح هوس اظاهر المراد منه ظهور انبني

حقيقة

الله من المبيع ومن امر بالحرر كاعنى عبد عني  
باله فالمقصى بالخليل بالبيع كأنه قال به مني وعنه  
عني وبعد معرفة هذه الاقام بين قسم حمل الكل  
وهو اربعه اربع مرارة مواضعها اي ماخذ استقامها  
كالنحو من اختص وترتيبها فيقدم ارجح على غيره  
ومعانيها فيمر المفروم واحكامها كالقطبي والطيني  
**علم الفخر**

عرض الاصوليون بأنه العلم بالاحكام الشرعية المزعنة للنسب  
من ادلة التفصيلية قال الحنفي ابن الرحمان السلم يعني الادلة  
الفطيبي الفابل لاظني كما هو مطرد احمد سواهان صدر بحسب  
ما عرض له امام الشعاب الدنبية لعلم حكم الصلاة وخصوص  
ارنطيبيا صوابا او خطأنا على ان الفضة كل فطيبي واماكن  
مخلونا فليس بش وبضم خصم بالقطبي وبضم عم اي  
فره بالادر الا مطلقاً ببنيها او طيبها وقد نهى غير  
واحده على انه الحق ونما في شرح التفسير والراد بالاحكام  
النسب ابااه التي هي تلق احمد الطرقيني بالاذن امام على  
سبيل الشوت او الانشأ، كثيرون الطلاق للوجهة  
فمن قال روجبي طلاق و عدم الشوت فهو قاله هي

غير

غير طلاق فخرج النعاف بالذات والصنفات لَنَسْوَرُ الْإِثَانَ  
وَابْيَاضَ دَلَامَ فِي الْاَحْكَامِ لِلَاكْتِفَاقِ وَلَا بَنْبَهِ فَوْلَ  
مَالِرَمِنْ اَكَابِرَ النَّفَرَهَا، فِي سَتَةٍ وَلِوَتِينِ سِلِئَهَا  
لَا دَرِي لَا نَمْهَرِي "لَعَلَمَ بِهَا بِعُونَهَا النَّظَرُ كُوَسَ الْعَيْرَهَ  
اَبِي الدَّرَكَهَمِنْ اَرْبَعَ الْفَرِيقَهُ الْبَعُوثَهُ بِهِ النَّبِيُّ النَّبِيُّ  
سَوَاهِنَ الادَرَالِ بَعْنَ حَلَمَ او بَنْظَرَهِ الْعَيْسَ عَلَيْهِ  
كَالْاحْكَامِ الْعَيْسَيَهَ فَبَخْرَهُ عَنْ وَجْبِ الْاِبَانَ عَلَيْهِ رَأَيَ  
الْمَازِرِيَهَ فِي شُبُوتِ الْاَعْتَنَ دِيَاتِ بِالْقُلْ نَعْلِي فَرْضِ عَدْمِ  
وَرُودِ الْحَرَعِ لِمَيْدَرِ الْإِثَانَ اِمَاءَ عَلِيِّي مَذَهَبِ الْاَسْعَرَهَ  
فِي ئَاخْتَهِ فِيهَا وَمَا يَأْخُذُ مِنِ الْمَقْلِ كَالْعَلَمِ بِاَنَّ الْعَالَمَ هَادِهَ  
اوْنَ الْحَسَنَ كَالْعَلَمِ بِاَنَّ رَحْمَهُ اُمِّنَ الْاَصْطَلاحَ كَالْعَلَمِ بِاَنَّ  
الْاَنْعَلَ مَرْفُوعَ دَلَارَدَ بالْفَرِيقَهِ النَّلَمَهِ بِاَنَّ الْمَزَرَعَ  
سَوَاهِنَ الْمَرْمُونَهَ فَرْمَهَنَ لَتَوَلَّمَ الْنَّبَهَ رَاهِهَ اَجْرَاطَ  
لَتَوَلَّمَ الْعَصْلَهَ وَاهِهَ وَعَلِيهِ فَتَخْرَجَ الْاَصْلِيهَ كَلَوْنَ الْاَجْعَاهَ  
حَمْهَ فَوْلَ الْكَنْبَهَ خَرَجَ بِعَلَمِ السَّرِ عَلَمَ جَرِيلَ دَالِنِيَهَ  
فَوْلَمَنْ اَدَلَهَنَاهَ خَرَجَ بِهِ الْكَنْبَهَ لِاَدَلَهَيِ اَيِّ اَلْهَهَ اَهَهَ

عليه وسلم انظام قوام العالم وذلك انا احصل بكل اقوام  
اللطقيه التغافل والجهل والفضيله والمراد بكل اوساط  
الا عنده ادراها شرعاً فما يجث عنه في النعم ان تعلق بكل  
النفعيه فالعباه او بحال الهرهه فان تعلق بالاذكل ونحوه من  
النافع فالمعامله ولرجمها كل المرايin اذ مرجعها قيم المراكز  
ورأي شبهه بالمعامله حتى لا يخرج عن مباحث المنهج بناء  
على انه منه ولبس علم اخر او بالوطنى ونحوه من الاستفهام  
فالناسك او بكل اوقات الفضيله فالجناه وارهابها العادة والمراد  
بالمعلم البالغ المعاقل الذي بلغته الدعوه فخرج نفعه العصبي  
والبرهان ومن لم بلغه الدعوه فلا يروى صنف فعله بوادي من الاهمام  
اما بغير الاباحه ففقط واما بآها فلازما عباره عن نوع الدعم من فعل  
النبي وذرره ولا يبني الشئ الا حيث ثبت وغايتها المعاذه  
الدارين وفضله كثير شير منه ما في الخلاصه وغيرها النظر  
في كتب اصحابها من غير سماع افضل من قيام الليل وتعلم النعم  
افضل من حفظ باقي القرآن وسبتها لصلاح الفكريه  
المنابع والصوره لصالح الباطن واصفعه اماما  
الاعظم ابو حبيب النعمان فاما دل من دلن

لبيك عن مذهب امام من المتفقى والتابعى المتبى بما  
ما يأخذونه الغبيه كالرافعى مثلما يعقطع عن ابطال خصم  
كالحنفى وذوى لعلم النواهي بوجوب اثنية في الموضوع لوجه د  
المنفعى ولعدم وجوب الوضوء الناجي لان هذا اديل  
اجالى والظاهر ان يصر على علم بالمعنى القريب لجميع الاحكام اعني  
ملنة استنباطها كما في المتنى على المقادير لا يلزم على الاول خروج  
احكام ما حمث عن ان تكون فقرها العلم معروفة قبل اصدارها  
اوه موضوعها فلن اللطف من حيث عروض الاحكام لاعمن  
كون بالسان او بالجهاز او بالاركان كاتقى فما يطلق على  
النوات وعلى الاقوال والمراد بالفعل المعنى المعاصل بالمعنى  
العاميه المعاذه من الاعمال والاقوال في الصلاة هذا وقبل المراد  
المعنى المدرى الذي هو تعلق العدالة بالقصد ونفي اي  
المتعلقة اثناين ان العبد موحد لعمل نفسه ثم وعلى رأى  
غيرهم من وادان عمان مخلوقاته سبحانه بمعنى انه خلق له قدرة  
لعرفها الى احد الاجرين بين الفعل أو الترتك على سبيل البرد  
بلا وجوب للخلاف في الاعتقاد فالليلن باهتماره في  
واحد فعن من اذ الاحكام الشرعية اما ان تعلق بعادة  
او عامله او مناسكه او جنائية اذا اعرض من بعضه صلي الله

بل

صحيح فطهر الله لابذن ان يكون الموضوع افعال اللكنيين .  
ولا الموك الا حكم بل ما هو اعم اهر  
علم المانى

وهو علم يعرف به احوال اللقنة العربية التي بها بطابعه اللغز  
متنفسى حاله فليس علم ابى مللة ينذر بها على الارد ركاث  
الملائكة بالغزو الخروج بها بيان ذلك ان واضح هذا  
العن وضع عدة قواعد منبسطة من كلام البناء ونذر اليهم  
يحصل من اورها ومزاولتها فوزة يدخل من اسخفها  
والالتفاق اليها مبني اراد دراسى العلم الاديرى ان حسن قال فلان  
يعلم الحوا لا يزيد ان سالم جبعها ما صرره عنده بل اراد ان د  
حالة بسيطة اجائية هي مبدأ "الخاصية" سالم ويصح ان يزاد  
به المفهود لانه كثيرا يطلق عليها وحمله على الادل ادلي لا لذريته  
ولا حجاج اى نفي الى مصنف مقدار في قوله يعرف به ابى بعاصى  
ولان الثاني لا يصرح سالما بالمعرفة الا بعد حصول الملة نسبة  
نببية بالنسبة الى الله عبد خليم ولذا ان حمل المقدار العلم  
الاستحضارى ولا مشكلة انه من اخراج عن الكلمة فكتوب اذرب  
للسببية منها قوله احوال اللقنة اى من تأثر منه  
اليه على الشهد عولمه باغوى ابى عبد في حسر الجشة

فيه دَائِمَّ النَّفْتُ وَسَمْدَادُهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَالْجَعْلِ  
وَالْبَيْانِ الْمُسْتَخْجَرُ مِنْ هَذِهِ الْلَّلَّاتِ مِثْلًا يَسَاسُ الْوَاطَّافَ عَلَى  
الْوَطَّيِّ بِالْمُنْزَعِ حَالَةِ الْمَحْيَى فِي الْحَرْمَةِ جَامِعَ الْأَبْيَادِ الْمُسْقُوفِينِ  
عَلَيْهِ فِي قُوْفَّ لَمَّا ذَلَّ رَوَادِيٌّ فَإِنَّ الْعِلْمَ مَسْفُومٌ عَلَيْهَا فِي الْكِتَابِ  
وَمِثْلًا مَا يَأْسِ عَلَيْهِ مِنَ السُّنْنَةِ سَوَالِنَ الْبَيْتِ كَالْفَانِزَةِ عَلَى  
الْأَرْجَعِ فِي عَدَمِ الْجَاهِتَةِ فِي حَدِيثِ الرَّأْيِ بِنَجْمَةِ الْأَنْهَامِ ۖ ۖ ۖ

الظَّوْفَنِ عَلَيْكُمْ وَحْكَمَ أَنْرَعَ بَهْ وَجْهَ تَحْصِيلِ الْمَكَامِ بِهِ  
وَسَابِلَةِ جَلَّهُ سَوْضِعِ الْمَكَافِلِ وَمَوْلَاهُنَّهُ لِدَحْكَاهُ م  
لَهْسَنَهُ لَكَنْ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ مَوْضِعَ كُلِّ عِلْمٍ مَا يَبْحَثُ فِيهِ عَوَارِضَهُ  
الْمَذَاهِيَّةِ فَوِي ضَرُوعِ النَّفْتِ إِفَالَ الْكَلَمِينَ وَيَبْحَثُ فِيهِ عَوَارِضَهُ  
الْمَذَاهِيَّةِ وَرَحِيلَ عَلَيْهَا أَوْ عَلَيْهَا بُنُوئِهَا أَوْ عَلَيْهَا اغْرِيَّهَا أَوْ عَلَيْهَا نَوْاعِ  
اَغْرِيَّهَا مِنَ الْأَوَّلِ فَعَلَى الْمَلْكَ لَأَفْلُوَ عَنْ حَكْمِ الْأَحْكَامِ  
كَمْنَهُ: الثَّالِيُّ الصَّلَوةُ وَاجِبَةُ الصَّرْعُ وَاجِبَةُ الْمُخْتَارِ  
أَنَّهُنَّهُ نَوْاعِ لَأَيُّ صَرْعٍ لَأَنَّهُ مَوْضِعُ رَهْوِ الْفَنِ وَتَيْقَنُ  
الْإِصْلَاهُ وَصُومُ مِثْلَ الْأَثَاثِ مَكْرُوهَاتِ الْصَّلَوةِ لَأَنَّ اللَّهَ أَمَرَ  
عَرْضَ حِلْ عَلَيْهِ وَالرَّابِعَ كَرَاهَهُ التَّجْرِيمُ لَوْجَبُ الْإِعَادَةِ وَهَذِهِ  
سَيِّلَ فِي كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ النَّفْتِ سَوْبَيْ كَوْهِ الْمَبَاءِ الْمَدْبُونُ  
تَأْوِلُ كَتْنَاهُ كَيْفَ فِي قُوْفَّ مَا، الْعَرْطَاهُرُ غَلَ الْجَلَنِ مِنْ دَاهِ الْجَرِ

८

طابق لمعنى الحال وكذا اذا اتفقى تفهيم المثابان  
كان العصود الفخر خولاً في رجواه ففي المثال مطابق وكذا  
اذا اتفقى تكيد او تغريم وموضوع الكلمات العربية من  
حيث افاده المعاني الثانوية التي هي غرض التكلم من جمله  
كلامه مستحلاً على تلك الخصوصيات عند الافتراض، واما  
العالي الاولية وهي قسم من المفاهيم بحسب الزليل واصل المعنى  
مع خصوصيات من التعريف والتسلسل وانما كان موظفها ماذكر  
لأن يبحث فيه عن عوامله الدالة والبحث يطابق على الحال  
على نفس الموضوع كنوله اللطف العربي المُشتمل على الاعتبار  
طابق لمعنى الحال او على نوعه كنوله الكلام الملحني الي المثابر  
يجب توكيده واثني اثنا وسبعين واثني خالى الذهن لا يدرك  
والكلام الوارد الملحني الى مطابيق والسؤال الذي لا يكون وهو من عبها  
معنى الموضوع او نوعه تقول ما يرجع اليه قوله فقام واما تفهيم  
المثابات او ما يؤكد ذلك في قوله ان يقال اما الكلام  
المُشتمل على تفهيم المثل او تكيده فليكتد وفائدته معرفة  
اجاز القرآن وغايتها التوجيه بادارة وفضله  
اذ من اشرف العلوم الادبية وسبعين الباین واراضعه  
الشيخ عبد القاهر الجرجاني داسمه علم العالی وكمادة

عول وهو ما يطبع حسراً بها من وجع الرأس ومن اشتات الذهن  
محفوظاً امير المؤمنين حاضرها بالمن فالهل حضر امير المؤمنين  
ومن هذه المسند اليه محظوظاً حاضرها بالمن فالهل حضر  
امير المؤمنين ومن تعريفه وتنليله قوله الذي بها طابق لمعنى  
معنفي الحال خوفت الاهوال التي لا يهدى العصر كالاعلام  
والادعاء وما اشبه ذلك مما لا يذهب منه في ناديم اصل المراد  
وكذا احسان البديعية من الترصيع واتجاهها ومحوها ما  
يكون بعد رعاية الطاعة والترصيع ضرب من السجع وروان  
يكون سافياً اهدي الغرائب مثل ما يقابلها من الاختلاف في الوزن  
والمعنى خروفه من يطلع الى اجتماع جواهيره ويزرع الاصوات  
بن واحد وعطره ومعنى طابقة الكلام لمعنى الحال هو ان الا  
الكلام الجرجي الذي يورده التكلم بحسب انتقامه على الحوال  
يطابق الكلام الذي ادلى به ويفلسف الحال ويفيد عليه  
صدق الكلمي على جزئياته ثلاثة الحال معنفي لفهم المسند  
إليه ذاتيات الكلام باشارة المسند اليه حفظ امير المؤمنين حواباً  
لمن قال هل حضر امير المؤمنين بمقدمة على امثال مطابق لمعنى  
الحال وكذا احمد حسن الله اذا اتفقى الحال حذف  
وهو صونه عن الناس حفظاً حاضرها حاضرها في هذا المثال

مطابق

واضحة ادعى وفدى شاع استعمال المعرفة في ادارك للمرئات  
نصور امان اوصيتكا واسعها العلم في ادارك الالباب تذكر ذلك  
تقول ابراد المعنى الربع المعني للارتفاع المعرفي فالمعنى علم  
يعرف به ابراد كل معنى داهي يدخل في فضاء النكلم واحترم بالمربي  
عن الحبشي لانه ذله ليس في طاقة البشر وعن الحسن البصري  
لأنه يبعد بواحد فاذا عرف ابراد زيد جواد بطريق مختلف فـ  
سي علا بالبيان اـ<sup>١٥</sup> قوله بطريق اـ في طرق وبيانه  
ام اـ في اـ الـ بـ الـ ثـ بـ لـ كلـ مـ بـ منـ طـ رـ قـ لـ لـ اـ تـ عـ لـ مـ هـ اـ دـ يـ  
طـ بـ حـ دـ لـ مـ اـ نـ مـ تـ اـ لـ اـ مـ بـ الـ مـ وـ اـ حـ دـ بـ نـ تـ رـ اـ لـ يـ بـ يـ مـ لـ سـ دـ وـ اـ نـ مـ  
الـ بـ يـ وـ الـ بـ ثـ بـ فـ هـ دـ هـ طـ رـ قـ لـ لـ يـ مـ تـ لـ مـ اـ تـ نـ تـ رـ بـ اـ تـ دـ يـ دـ  
اـ دـ تـ قـ بـ اـ نـ سـ دـ بـ دـ اـ وـ الـ قـ بـ تـ اـ بـ دـ لـ اـ وـ تـ اـ بـ تـ لـ الـ قـ بـ  
وـ الـ قـ بـ يـ تـ جـ بـ يـ مـ عـ نـ قـ بـ مـ جـ اـ فـ قـ فـ قـ اـ عـ لـ عـ لـ يـ تـ قـ بـ اـ دـ يـ بـ يـ كـ وـ يـ  
لـ طـ رـ قـ لـ اـ حـ اـ جـ اـ يـ وـ الـ رـ اـ دـ مـ اـ نـ طـ رـ قـ الزـ اـ لـ يـ بـ وـ الـ بـ ثـ بـ لـ  
بـ الـ طـ رـ قـ فـ اـ نـ اـ حـ اـ فـ بـ يـ لـ اـ فـ بـ يـ فـ  
اـ لـ مـ بـ كـ لـ يـ فـ بـ يـ فـ  
فـ قـ فـ يـ فـ  
الـ بـ كـ بـ الـ بـ ثـ بـ لـ فـ يـ فـ  
رـ يـ دـ كـ الـ بـ جـ بـ يـ فـ يـ فـ

عن الكتاب ولست ولا ملأ العرب دحلك الوجوب الثاني عند  
السمد والبني عند الانفاس وما يليه قضاياه التي يطلب  
نسبة حمولتها الموضوعات ما تقدم  
علم السان

بيان المنهج والابن في المباحث بان الامر ببيان  
تفويت وجا، بيان على الاصل وبيان ابانته وبين وتبين وانتبا  
كلها معنى المنهج والابن في المباحث وحيثما ينعد لازما  
وتحتملها الا الثالثي فلا يكون الازما دليلا على المنهج علم غير فيه  
ابراز المنهج الواحد بطرق مختلفة في وضوح الملة واللام فنون  
علم اي ملة اي كيئنة راسخة تخلق بها من معرفة الاراد الدوائر  
وعلى الثاني بيان علم اي قواعد يبرهن بسبب ملاحظتها  
الا وعلى الثالث بيان علم اي ادراك يبرهن به الى وقوف  
يبرهن به اي برعاية اذ لولم يرها ولم يعرض لم للمعنى الواحد المورد  
على فضله التكلم عب القال لم يبرهن اراده وبرهنا الشفاف  
في وصف العلوم في صفة الجزيئات بها والاراد من صفة الاراد  
ان يحيز عن الخطأ في كيفية ابراد الكلم حتى لا يسود من الكلام  
وابد على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلاته  
واختمه

لِمَثَانِي إِنْ وَفِي الْإِسْمَاعِيْلِيِّ حِرَابٌ حِرَابُ النَّاسِ نَوَافِدَ رَأَيْتُ جَرَابَهُ  
فِي جَمَامَ تَلَاهَطَتْ اِمْوَاجَهُ رَأَيْتُ جَرَابَهُ فِي جَمَامَ قَادَ الْأَوَّلَ اِوْضَعَ  
اَوْ فِي الْتَّنَاهِيَّ زَيْدَ كَيْنَ الدَّمَادَ زَيْدَ حِبَّاَنَ الْكَلَبَ زَيْدَ سَرَادَ  
الْفَصِيلَ قَادَ الْأَوَّلَ اِوْضَعَ اَرْ قَوْلَهُ فِي وَضُوحِ الْإِلَاعِنَارَ  
اَنَ الدَّلَالَةَ سَبِيْبَ كَوْنَ الْخَطَّ يَلِيمَ مِنَ الْحَلَمِ بِالْعَلَمِ سَبِيْبَ اِخْرَقَانِيَّ  
وَضُوحَ هَذَا الْكَوْنَ وَهَذَاهُ فَالْجَوَابُ اَنَ الْوَصْفَ مِنْ قَبْلِ  
وَصْفَ الشَّيْ بِالْحَلْقَهُ الَّذِي هُوَ الدَّلَوِيُّ وَالْوَصْفُ حَتَّى الْفَرَمَ  
بِرَسَعَهُ وَلَهْفَهُ، حَدَمَ الْفَرَمَ بِرَعَهُ وَجِيَابَهُ اَبَهُ بَانَ دَمَضَهُ بَدَلَهُ  
حَقِيقَهُ بَانَ كَلَوَنَ ثَبَوَنَ ذَهَبَ الْكَوْنَ لِلْفَقَاءِ سَهْنَوَهُ مَعَنَ اَوَّلَهُ  
بِسَرَكَهُ وَعَلَامَهُ ذَرَرَهُ اِلَانْتَهَاهُ مِنَ الْفَنَقَهُ اِلَيَّ الدَّلَوِيُّ  
اوَبَطَهُهُ وَمَوْضُوعَهُ الرَّازِيُّ الْعَرَبِيُّ وَفَائِيَهُ التَّغَيَّرُ مِنْ  
مَحَااطِيَهُ اَهْلَ الْإِلَمَانَ اِمَابِرِيقَهُ الْمَفْلِيُّ اوَ الْكَنَاهِيَّ اوَ الْمَنَاطِعَهُ  
اوَغَزِيَّهُ وَفَقَلَهُ اَنَ فِيهِ قَضَلَحَزِيلَهُ لَاهَهُ بِهِ بِرِفَاعِيَهُ  
الْكَتَابَ الْعَرَبِيَّ وَبَتَهُ اِلَيْهِ اِعْنَوَهُ اِتَّهَانِيَّ وَوَاصِعَهُ اِلَيْهِ  
عَبَهُ التَّاهِرَهُ وَلَهِمَهُ عَلَمَ اِبَيَانَهُ وَاهَدَاهُمَهُ النَّابَهُ  
وَالْكَنَهَهُ وَكَلَامَهُ الْعَربَهُ وَحَكْمَ الشَّارِعَهُ فِي الْوَجَوبِ الْعَيْنِيِّ  
عَلَيْهِ اِنْفَرَدَهُ وَالْكَنَاهِيِّ عَلَيْهِ اِنْفَرَدَهُ وَمَكَاهِلَهُ فَصَابِيَهُ

الْيَهِ

الَّتِي يُطْلِبُهُ سَيِّدُهَا إِلَيْهِ مُوْضِعَاهَا كَسْوَانَ الْأَسْنَادَهُ اَنْهُ  
نَقْنَنَ بِالْأَكْمَمَهُ فَقَطْلَهُ اَوْ فَرَنَتَ بِالْأَكْمَمَهُ فَقَرْدَهُ اَوْ فَرَسَهُ  
بِهِ فَرَسَهُهُ وَفَوْلَانَ الْأَنْتَابَهُ لِفَطَهُ لِلْبَعْدِ الْمَعَارِلِلْمَشَبَهُ الرَّوْزَالِيِّ  
شَهِيْهُ مِنْ لَوَازِمَهُ وَعَنْدَ السَّكَانِيِّ لِفَطَهُ الشَّهِيْهُ فِي الشَّهِيْهِ بِهِ  
بِاعَهُهُ اَللَّهُ عَيْنَهُ وَعَنْدَ الْخَطِيبِ اَشَيْهُهُ الصَّمَرِيِّ فِي الْفَسِ اَسَسَهُ  
عَلَمَ الْبَعْدِ

وَعَلَمَ يَوْرَهُ بِرَوْجَهُ تَحْسِيْهُ اَلْكَلَمَهُ خَبِيْنَ اَنَّهُ اَلْكَلَمَهُ اَنَّهُ  
فَالْعَلَمَ بِعَنِيْهِ اَلْفَوَادَهُ اَلْأَرَخَهُ، الْبَيْنَهُ لِهَا هِيمَهُ بِرَوْجَهُ الْحَسَنَهُ  
وَالْمَرْفَهُ بِعَنِيْهِ السَّفَوَهُ لِاَلْقَصَدِيَّهُ قَوْلَهُ تَابِيْهُ بِرَهِيْهُ اَنَّهُ  
هَنَهُ لِاَتِقْبَرَهُ اَلَّا بَعْدَ الْخَبِيْهِ اَذَاتِيِّهِ وَالْاَكَانَهُ لِلْعَلِيقِ الدَّرِعِيِّهِ  
اَلْحَنَهُ زَيْرَهُ قَوْلَهُ اَذَانَهُ خَرَجَ الْمَرْصَنِيِّ كَالْمَحَنَانَ اَسْجُونَهُ وَالْبَيْانَهُ  
وَالْخَوَيِّهُ وَالْمَنْوِيَّهُ وَالْمَحَنَانَ اَذَانَهُهُ زَيْرَهُ بِعِبَتِهِ عَلَمَهُ اَلْمَعَانِيِّهِ  
مِنَ الْمَنْصَادَهُ وَالْمَطَالِقَهُ وَوَضُوحَ الدَّلَالَهُ اَعْنَى الْمَلْوَعِيِّهِ اَلْمَعَقِيدَهُ  
الْعَنْوَيِّهِ وَالْخَلْوَعِيِّهِ اَلْمَرَابَهُ وَمَحَالَعَهُ اَلْبَسَهُ وَعَنْ ضَعْفِ اَنَّاَيِّهِ  
عَنْ اَنَّاَيِّهِ وَكَتَهُ اَبْدَالَهَمَهُ عَلَى الْمَطَولِهِ لَهِنَ قَوْلَهُ عَلَمَهُ بِعَنِيْهِ اَلْكَلَمَهُ  
اَوَالْقَصَدِيَّهُ بِالْأَسَابِيْلِ اَوْ نَسَنَهُ اَلْسَلَلِهِ لِيَسِنَهُ اَلْمَرَضَهُ اَلَّا دَرَدَهُ كَيْنَهُ  
اَلَّهِيْهِ كَيْفَيْهِ اَسْخَاجَهُ اَلْمَرَدَعِيِّهِ اَنَّهُ اَقْوَاعَدَ اَلْكَلَمَهُ كَيْفَيْهِ